(١١)

«فواتير» الخسارة وكشوف الغفران !

★★ الجامعة العربية تقول :

«إسرائيل خسرت مائة مليار دولار بسبب المقاطعة العربية»

★★ وصحف إسرائيل تهون .. وتعترف :

«خسائرنا من المقاطعة قفزت إلى ٤٥ مليار دولار فقط»!!

□■□

ألف و٨٦٥ شركة أجنبية تطلب «الصفح والمغفرة» من الجامعة العربية قائلة :

لم نعد نحتمل خسائرنا بسبب المقاطعة فأوقفنا تعاملنا مع إسرائيل .

□■□

★ سفينة الحب ، وابن سيناء ، وعز الدين : ثلاث بواخر مصرية ، أوقفت تعاملها مع إسرائيل بعدما تكبدته من خسائر بسبب المقاطعة العربية لها . !!

□■□

★ لماذا لم تعقد المكاتب الاقليمية لمقاطعة إسرائيل أية اجتماعات منذ عام ١٩٩١

★ ولماذا تأجل مؤتمرها الأخير ثلاث مرات متتالية ؟

□■□

★★ دكتور «زهير عقيل» رئيس مكتب المقاطعة يقول :

الاستمرار « الحازم » فى مقاطعة إسرائيل دفاع مطلوب ومشـــروع عن الأراضى العربية التى ما زالت محتلة».

وصلنا الآن إلى المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل .. ومقره دمشق .

وصلنا إلى المكتب الذى أنشأته الجامعة العربية فى مايو ١٩٥١ ليكون هو الجهاز المركزى المنسق والمشرف والمنفذ والمسئول الأول عن تطبيق قواعد وأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل .

★★★

ومنذ إنشاء هذا المكتب ، وحتى الآن .. تولى رئاسته أربعة أشخاص .. اثنان من مصر واثنان من سوريا .

أولهم من مصر : وهو اللواء وحيد شوقى الذى تولى رئاسة هذا المكتب فى الفترة من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٤ .

والثانى من سوريا : وهو الدكتور عبد الكريم العايدى الذى تولى مهمته فى الفترة من عام ١٩٥٤ وحتى نهاية عام ١٩٦٢ .

والثالث من مصر : وهو محمد محمود محجوب الذى تولى نفس المهمة فى الفترة من بداية عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٨٠ .

والرابع من سوريا : وهو الدكتور زهير عقيل الذى يرأس حاليا المكتب الرئيسى للمقاطعة منذ عام ١٩٨٠ حي الآن .

ووفقاً لقرار الجامعة العربية الذى اتخذته فى شهر مايو سنة ١٩٥١ .. فإن هذا المكتب الرئيسى .. تتبعه مكاتب اقليمية فى الدول العربية .

وهذه المكاتب الاقليمية ، بعضها مرتبط بوزارة الدفاع ، مثل المكتب الاقليمي فى كل من مصر وسوريا .. وبعضها مرتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة كالمكتب الاقليمى للمقاطعة فى كل من لبنان والسعودية .. وبعضها مرتبط بإدارة الجمارك مثلما هو الحال فى الكويت والأردن .. وبعضها تابع لوزارة الخارجية مثل المكتب الاقليمى فى كل من العراق والمغرب .. أما المكتب الاقليمى الجزائرى للمقاطعة العربية .. فهو تابع لقيادة الحزب الحاكم هناك .

وواضح أن جهة الإرتباط والإشراف على هذه المكاتب ليست واحدة فى كل البلدان العربية .. إما لإختلاف نظم الإدارة والتشريع فى كل منها .. أو لتقديرات واعتبارات معينة لدى كل دولة من حيث تصورها للجهة الأكثر دقة وكفاءة وقدرة على المتابعة فى هذا المجال .

★★★

تبدأ مهمة هذه المكاتب الاقليمية ، بتلقى المعلومات من الإدارات الرسمية فى بلدها . سواء من أجهزة الأمن السياسية أو العسكرية .. أو من البعثات الدبلوماسية فى الخارج ، أو من أية جهة أخرى رسمية كانت أو شعبية .. أو من المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية .. الموجود فى دمشق .

وفور تلقى هذه المكاتب الاقليمية للمعلومات ، تقوم بمطالبة السلطات المختصة فى بلدها ، بتنفيذ بنود وأحكام المقاطعة .

وتعد هذه المكاتب الاقليمية ، واسطة الاتصال الوحيدة بين السلطة الاقليمية فى أى دولة عربية .. وبين المكتب الرئيسى للمقاطعة الذى لا يتمتع بحق الاتصال المباشر بأى من الحكومات أو السلطات العربية عن غير طريق المكتب الاقليمى للمقاطعة .

ومعروف أن نظام تشكيل هذه المكاتب الاقليمية ، يفترض وجود مجلس اقليمى تمثل فيه الدوائر المعنية ، ذات الصلة بشئون المقاطعة .. ويتكون من موظفين على درجة عالية من الكفاءة والحس السياسى ، حيث تطرح على هذا المجلس الاقليمى كل القضايا والموضوعات الهامة ، المتعلقة بمقاطعة إسرائيل ، وخاصة تلك المتعلقة باستحداث مبادئ أو أحكام جديدة ، أو تعديل بعضها .. ويبدى هذا المجلس رأيه أيضاً فى كل الموضوعات ، ويزود مدير المكتب الاقليمى بتوجيهاته باستمرار ، حتى لا ينفرد ذلك المدير بالموافقة على قرار معين ، وبالتالى يلزم حكومته بالعمل على تنفيذ أحكامه .. دون مشورة أعضاء المجلس الاقليمى الذى يمثلون معاً كل الجهات والسلطات المختصة المنوط بها تنفيذ أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل .

★★★

بالمناسبة : قد لا يعرف معظمنا أن حكومة تونس وحدها دون كل حكومات الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ، هى فقط التى لم تنشئ مكتباً اقليمياً لمقاطعة إسرائيل منذ مايو ١٩٥١ وحتى الآن .

وفى حين أن لكل من الجزائر والمغرب مكتباً اقليمياً .. إلا أن هذين البلدين يشتركان أيضاً مع تونس فى عدم اصدار التشريعات اللازمة بشأن مقاطعة إسرائيل ، منذ صدور قرار الجامعة العربية فى هذا الشأن فى مايو ١٩٥١ وحتى الآن .. وإن كان محمد محمود محجوب وقت أن كان رئيساً للمكتب الرئيسى للمقاطعة العربية ، قد أكد فى ٣ أغسطس ١٩٧٤ بأن

«.. نقص التشريع لم يشكل ثغره أساسية فى جدار المقاطعة فى بلدان المغرب العربى .. وأن الواقع يؤكد أنه ليس هناك تعامل أبداً بين هذه البلدان الثلاثة واسرائيل» .

ولكن : لا تنسوا أن محمد محجوب قد قال ذلك لهانى الهندى «فى ٣ أغسطس سنة ١٩٧٤» [١] .. قبل أن يصبح تعامل المغرب وتونس مع الكيان الصهيونى حالياً «على عينك يا تاجر» .. ولماذا لا يفعلوها ، مادام السادات قد سبقهم إلى ذلك - علنا - فى كامب ديفيد. !!!

أما موريتانيا والصومال التى لم تقيما أيضاً مكاتب اقليمية للمقاطعة فقد طلبنا زيارة رئيس المكتب الرئيسى للمقاطعة لكل منهما من أجل مساعدتهما فى تأسيس مكتب اقليمى للمقاطعة فى كل من موريتانيا ، والصومال .

وهذه المكاتب الاقليمية عادة ما يدعوها المكتب الرئيسى للمقاطعة فى دمشق لعقد مؤتمر موسع مرتين فى كل عام .. وقد قفز عدد هذه المؤتمرات إلى (٦٤) مؤتمراً .. تم عقدها تباعاً طوال الأربعين عاماً الماضية .. أى منذ أن بدأت هذه المكاتب أعمالها فى عام ١٩٥١ وحتى ٢٧ ابريل عام ١٩٩١ موعد انعقاد المؤتمر رقم (٦٤) آخر مؤتمر عقده رؤساء المكاتب الاقليمية للمقاطعة العربية فى دمشق خلال الفترة من ٢٧ ابريل عام ١٩٩١ وحتى ٤ مايو من نفس العام .

ومن يومها وحتى الآن .. وبفضل "البيت الابيض» إسماً .. الأسود فعلاً .. رقص حكامنا الأفاضل على قبر الشرعية «العربية» واستبدلوا مؤتمرات مكاتب المقاطعة .. بمؤامرات "ضرب" المقاطعة فى واشنطن ، ومدريد ، وأوسلو .. وعمان ، والدار البيضاء ، ووادى عربة .. وقبلها فى كامب ديفيد طبعاً .. رغم الوقاحة الصهيونية التى تمسح بالكرامة العربية يومياً «بلاط» الكنيست الإسرائيلى .. ورغم الإهانات المتوالية ، التى يتلقاها الحكام العرب يومياً .. على أيدى الصهاينة والأمريكان .

ودون أدنى قدر من الحرج أو الحياء .. ها هو مؤتمر مكاتب المقاطعة الاقليمية رقم (٦٥) يتأجل انعقاده ثلاث مرات بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى .

هكذا يقول الخبر الصغير الذى نشرته جريدة «أخبار اليوم» وحدها .. فى ذيل صفحتها التاسعة صباح يوم السبت ٦ مايو سنة ١٩٩٥ تحت عنوان : «اجتماع لمكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل» .. بعد أن كانت مثل هذه الأخبار تتصدر - زمان - كل الصفحات الأولى من صحف القاهرة .

أما تفاصيل الخبر فتقول حرفياً : «من المقرر أن يتم توجيه الدعوة لعقد اجتماع بالجامعة

---

(١) «المقاطعة العربية لإسرائيل» - هانى الهندى - صفحة (٩١) - مصدر سابق .

لعربية على مستوى الخبراء لبحث تقارير مكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل والذى تم تأجيله ثلاث مرات لعدم اكتمال النصاب القانونى للإجتماع .. على أن يكون هذه المرة ، اجتماعاً بعدد الأعضاء الحاضرين .. ويبحث الاجتماع تقارير المكاتب الاقليمية للمقاطعة والشركات التى لازالت تحت الخطر ، وكذلك الموقف الاقتصادي والعسكرى لإسرائيل خلال الفترة القادمة» .

★★★

هذا هو حرفياً الخبر الصغير الذى «حشرته» جريدة «أخبار اليوم» على استحياء فى ذيل صفحتها التاسعة صباح السبت ٦ مايو ١٩٩٥ بين إعلانات السكك الحديدية ومناقصات البنك الأهلى المصرى والمحطات الكهربائية الجديدة فى محافظة الجيزة «!!!»

والخبر كما هو واضح يبشرنا بأن الدعوة فقط - مجرد الدعوة - لإجتماع مكاتب المقاطعة الاقليمية «من المقرر توجيهها قريباً» .. أما «الانعقاد» أو موعد هذا الانعقاد .. فعلمه طبعاً عند «البيت الابيض» لهذا لم تذكره الصحيفة .. لا هو .. ولا موعد الاجتماعات الثلاثة السابقة التى تم تأجيلها .. ولا حتى موعد ، آخر اجتماع عقدته مكاتب المقاطعة .. تحت ظلال أوسلو ومدريد . !!!

★★★

عموماً : أمامى الآن أوراق آخر مؤتمر عقدته مكاتب الجامعة العربية «كعينة» .. وأهم هذه الأوراق هذه الأوراق ، هو التقرير المقدم للمؤتمر بخلاصة الأعمال الأساسية التى قام بها المكتب الرئيسى ، والمكاتب الاقليمية لمقاطعة إسرائيل فى النصف الأول من عام ١٩٩١ .. أى خلال الفترة الواقعة ما بين الأول من يناير ١٩٩١ والثلاثين من يونيه ١٩٩١ .. ويتضمن ثلاثة أقسام :

●● القسم الأول منها : حول الاعمال التى قام بها المكتب الرئيسى «والاجراءات الخاصة بتتبع العاملين على دعم الاقتصاد الإسرائيلى ، وإعداد الكشوف الخاصة بهم» .

●● والقسم الثانى : حول تعاون المكاتب الإقليمية للمقاطعة مع المكتب الرئيسى فى دمشق .

●● والقسم الثالث والأخير : عرض وتحليل للأوضاع الاقتصادية فى إسرائيل خلال النصف الأول من عام ١٩٩١

وكان المؤتمر «الرابع والستين» لرؤساء المكاتب الاقليمية لمقاطعة إسرائيل قد عقد فى دمشق بدعوة من الدكتور زهير عقيل المفوض العام ورئيس المكتب الرئيسى للمقاطعة على

مدى تسعة أيام فى الفترة الواقعة ما بين ٢٧ ابريل ١٩٩١ وحتى ٤ مايو ١٩٩١ .

وفى بداية المؤتمر ألقى رئيس المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية - وهو الدكتور زهير عقيل- كلمة رحب فيها بالاعضاء الحاضرين ، ونوه بالجهود التى تبذلها أجهزة المقاطعة من أجل تحقيق أهداف المقاطعة «باعتبارها سلاحاً فعالاً ضد الأطماع الصهيونية» كما قال .. وأشار إلى الممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد المناضلين العرب فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان .. ثم عاد وأكد علي أهمية المقاطعة وضرورتها قائلاً أنه «فى مواجهة التعنت الإسرائيلى المستمر .. وعدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى - أى عدم انصياعها للشرعية الدولية إياها !!! - فإنه لا بد من التمسك المطلق والحازم بأحكام المقاطعة العربية ومبادئها .. ومقاومة ومناهضة التشريعات الأجنبية المضادة للمقاطعة العربية والتى تمثل تحدياً لحق الدول العربية فى السيادة ، وفى حقها المشروع فى الدفاع عن النفس ، واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية أراضيها .. وحماية حقوقها .. وفقاً لاحكام ومبادئ الأمم المتحدة، والقانون الدولى»[1]

بعدها : بدأ المؤتمر فى مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وعددها ثلاثة وثلاثين موضوعاً منها :

● أولا : موضوع واحد عام .. ويتعلق بالشركات الأجنبية التى تصدر إلى البلاد العربية بضائع وإرساليات قديمة «استوكات» .. أو منتجات متنوعة ، من بينها منتجات شركات محظور التعامل معها .. أو شركات إسرائيلية بكميات محدودة .

وقد استعرض المؤتمر الموضوع فى ضوء مذكرة المكتب الرئيسى للمقاطعة التى دعت لطرح الموضوع والملاحظات التى بدأها السادة الأعضاء .. وبعد المداولة ، أوصى المؤتمر بالإبقاء علي القواعد النافذة المتعلقة بالتصديق على الوثائق المقدمة من الشركات الأجنبية ، والمنصوص عليها فى المبادئ العامة للمقاطعة .. وأوصى المؤتمر أيضاً بأنه إذا قامت إحدى الشركات الأجنبية العاملة فى مجال التصدير فقط بتصدير كميات كبيرة من بضائع متنوعة ضمن إرسالية واحدة إلى إحدى الدول العربية ، وتبين أن من بين تلك البضائع كمية ، ولو ضئيلة جداً من منتجات شركات أجنبية محظورة ، أو شركات إسرائيلية تتم معالجة موضوع الشركة الأجنبية المصدرة بمعرفة المكتب الاقليمى المختص فى ضوء كمية المنتجات الإرسالية .. وقناعة المكتب الاقليمى المختص بالمبررات التى تقدمها الشركة الأجنبية ، حول أسباب وجود تلك البضائع المحظورة أو الإسرائيلية ضمن الإرسالية مع مصادرة المنتجات الإسرائيلية والمحظورة .. ويطبق بشأنها المادة (٨٦) من المبادئ العامة للمقاطعة العربية لإسرائيل .

---

(١) تقرير أعمال المكتب الرئيسى والمكاتب الاقليمية لمقاطعة إسرائيل خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ - صفحة (٢) - صادر عن جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل .

● وثانياً : اثنان وثلاثون موضوعاً آخر ، كانوا على جدول الأعمال .. وكلها تتناول النظر والبت فى أوضاع المؤسسات والشركات التى كانت محل متابعة أجهزة المقاطعة .. حيث اتخذ المؤتمر بشأنها قرارات قضت بحظر التعامل معها أو رفعه عن معظمها .. وارجئ البت فى عدد منها .

وقال التقرير أيضاً أن المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية .. قد قام بدراسة المعلومات والتقارير التى وردت إليه من المراجع المختصة .. واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات اللازمة فى ضوء الأحكام والمبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل ، سواء بالنسبة للشركات والمؤسسات والبواخر الأجنبية التى ثبت مخالفتها لمبادئ المقاطعة ، وادرجت فى القائمة السوداء أو تلك التى تقدمت بوثائق مصدقة تؤكد قطع علاقتها المختلفة مع إسرائيل أو تلك البرامج والأفلام السينمائية والتليفزيونية التى تضمنت الدعاية لإسرائيل ، أو طعناً أو تشويهاً للعرب والتى أدرجها المكتب الرئيسى فى القائمة السوداء .. وحظر دخولها أو عرضها فى الدول العربية .

وتنفيذاً للتوصية المتخذة فى المؤتمر الرابع عشر لرؤساء المكاتب الاقليمية للمقاطعة بضرورة تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكشوف تتضمن أسماء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين تقرر رفع الحظر عنهم .. أو فرض حظر التعامل معهم ، أو منع دخولهم إلى البلاد العربية .. قام المكتب الرئيسى للمقاطعة بإعداد الكشوف اللازمة ، وقدم نسخة منها للمؤتمر .. وهى الكشوف الآتية :

(١) كشف يتضمن أسماء وجنسيات الشركات والمؤسسات الأجنبية التى قرر المكتب الرئيسى للمقاطعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ حظر التعامل معها لثبوت مخالفتها لقواعد ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل .. وتضمن هذا الكشف أسماء (١٢) شركة أجنبية .. أربع شركات منها أمريكية ، وثلاث شركات أسبانية وشركة واحدة من كل من اليابان والمانيا وهولندا وفرنسا والدانمرك .

(٢) كشفان بأسماء وجنسيات الشركات والمؤسسات الأجنبية التى تقرر أيضاً - خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ - رفع الحظر عنها بعد أن تقدمت للمكتب الرئيسى للمقاطعة بالوثائق الأصلية ، الموثقة التى تثبت قطع علاقاتها المختلفة باسرائيل .. وبعد أن تعهدت كتابة بعدم العودة ثانياً لمخالفة قواعد وأحكام المقاطعة العربية .

وهذان الكشفان .. واحد منهما يتضمن (١٤) شركة والثانى (٣٨) .. أى ما جملته (٥٢) شركة أجنبية .. منها شركة إيطالية لها (١٤) فرعاً فى مختلف بلدان العالم وأخرى بريطانية لها(١٢) فرعاً فى(١٢) دولة مختلفة.. ومنها أيضاً ثلاث شركات "أمريكية" كبيرة وشهيرة.. هى «كوكاكولا».. وفورد موتورز.. وشركة المطافئ العالمية الأمريكية.. وكلها

كانت مدرجة فى القائمة السوداء لفترة طويلة.. لكنها تراجعت وتقدمت إلى المكتب الرئيسى للمقاطعة بالوثائق التى تثبت وقف تعاملها مع إسرائيل - طالبة رفع اسمها من «القائمة السوداء».. وإنهاء الحظر المفروض عليها بعد أن كبدتها المقاطعة العربية خسائر فادحة .

والمفاجأة هى : أن من بين هذه الشركات التى تقدمت بمستندات إلى مكتب المقاطعة العربية تثبت بها وقف تعاملها مع إسرائيل ، وتتعهد بعدم خرق إجراءات المقاطعة لأنها تكبدت خسائر فادحة .. ثلاث شركات «مصرية»[1] .. مالكه لبواخر شهيرة هى :

●● الباخرة الأولى : اسمها «سفينة الحب» المصرية .. ولها أفرع بسفن سابقة ، بأسماء «عروسة البحر» والكمندروس - وكرياسكاس .

●● والباخرة الثانية : اسمها .. (ابن سينا» ولها اسم سابق هو «كروسو» .

●● والباخرة الثالثة : اسمها «عز الدين رفعت» ولها اسم سابق هو «فلينسو» .

وفى المستندات الرسمية تتعهد هذه الشركات «المصرية» بالإلتزام التام بجميع قواعد وإجراءات المقاطعة العربية لإسرائيل ، بعد أن قدمت أيضاً صوراً من الاخطارات التى أرسلتها إلى السلطات الإسرائيلية تخطرهم فيها بوقف التعامل معها لأن هذه الشركات «لم تعد تحتمل الخسائر التى تتكبدها يومياً بسبب المقاطعة العربية لها» .. هكذا اعترفت . !!

وعليه : قام المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية ، ومقره دمشق بالتحقق من المستندات .. ثم الموافقة على رفع البواخر المصرية الثلاثة من "القائمة السوداء» للمقاطعة العربية .

★★★

أما بالنسبة للشركات الأجنبية أو الأمريكية الكبرى التى تراجعت هى الأخرى ، وأوقفت تعاملها مع إسرائيل وتقدمت لمكتب المقاطعة العربية خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ بالمستندات اللازمة التى تثبت ذلك .. فالمستندات تتضمن أيضاً أسماء شهيرة لشركات أمريكية.. وبريطانية.. وفرنسية.. وألمانية وإيطالية كبيرة.. كلها تقدمت لمكتب المقاطعة العربية بمستندات موثقة تثبت بها توقفها تماماً عن التعامل مع إسرائيل وتطلب رفع اسمها من القائمة السوداء لأنها هى الأخرى «.. لم تعد تحتمل الخسائر الكبيرة التى تتحملها يومياً بسبب المقاطعة العربية لها» .. وهو طبعاً ما يعكس مدى تأثير وأهمية المقاطعة العربية لإسرائيل كسلاح عربى هام .. فى وجه الصلف ، والوقاحة ، والانتهاكات الإسرائيلية اليومية للحقوق العربية .

ويأتى على رأس هذه الشركات المتراجعة عن التعامل مع إسرائيل ، كل شركات التأمين

---

(١) «المقاطعة العربية لازالت مستمرة» - تقرير وائل الإبراشى - روزاليوسف - صفحة (٥٣) - فى عدد الاثنين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٩٤ .

العالمية الكبرى الشهيرة ، المنتشرة فى كل أنحاء العالم .. مثل شركة التأمين الوطنية «الأمريكية» .. وشركة التأمين «البريطانية» المحدودة .. وشركة التأمين «الهولندية» .. بالإضافة إلى مجموعة شركات وليامز «الأمريكية» وشركة هيلين كيرتس «الفرنسية» .. وهيلين كيرتس البريطانية .. وهيلين كيرتس الهولندية .. وشركة أتلانتيك كمبيوتر «البريطانية» .. وشركة هيرتز جروب «الأمريكية» .. وشركة هربرت «الأمريكية» .. وشركة هولدنج ماريبكس «الألمانية» .. وشركة كليبر «الفرنسية» .. وغيرها من الشركات الأجنبية الكبيرة التى تقدمت إلى مكتب المقاطعة العربية فى دمشق .. تطلب «الصفح والمغفرة» .. بعد أن أصبحت - كما تقول - لا تتحمل «الخسائر الكبيرة التى تتكبدها يومياً بسبب المقاطعة العربية لها» .

وقبلها : كانت (١٨٦٥) ألف وثمانمائة وخمسة وستون شركة أجنبية أخرى .. قد تقدمت إلى المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية فى دمشق ، بالوثائق والمستندات التى تثبت توقفها تماماً عن التعامل مع إسرائيل .. طالبة رفع اسمها هى الأخرى من "القائمة السوداء» بعد أن كبدتها المقاطعة العربية خسائر فادحة .. وبذلك يصبح مجموع عدد الشركات التى طلبت من مكاتب المقاطعة العربية «الصفح والمغفرة» ورفع اسمها من القائمة السوداء بعد أن أثبتت بالمستندات وقف تعاملها تماماً مع الكيان الصهيونى هو (١٨٦٥) ألف وثمانمائة وخمسة وستون شركة أجنبية .. وهو ما جعل الاقتصاد الإسرائيلى يعانى - ولايزال - من جراء هذه المقاطعة .. بعد أن كبدته خسائر مالية فادحة «قدرتها الصحف والتقارير الإسرائيلية نفسها باكثر من ٤٥ مليار دولار حتى الآن» [١].. وقدرها تقرير المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية «بمائة مليار دولار»[٢] .. ومما يرجح صحة تقديرات المكتب الرئيسى للمقاطعة العربية ، هو أن حجم المنح والمعونات التى دفعتها أمريكا لإسرائيل .. بدعوى مواجهة هذه الخسائر «قد قفز منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن إلى ١٠٧ مليار دولار» [٣] .. أى بما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار سنوياً .. وهو ما يعنى أن أمريكا - هى الأخرى - قد شاركت فى تسديد فواتير المقاطعة العربية لإسرائيل . !!

وكلها - بالمناسبة - أرقام مهداه إلى هؤلاء السماسرة والجواسيس العرب ، الذين «هونوا» ولا زالوا يهونون من أهمية المقاطعة العربية لإسرائيل «كسلاح هام وأخير» فى أيدى العرب .. بعد أن أفلسوا تماماً من «النخوة» والعزة .. والكرامة .. وألقوا بسلاح المقاطعة .. وبغيره من الأسلحة العربية الهامة والكثيرة - مثل البترول، والأرصدة العربية - على باب «البيت الأبيض» إياه .

◆❑◆

(١) جريدة "الأهرام" - صفحة (٩) - فى السبت ١١ فبراير سنة ١٩٩٥ .
(٢) جريدة «الأهرام» - صفحة (٩) - فى ١٣ فبراير سنة ١٩٩٤
(٣) جريدة «العربى» الناطقة بلسان الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فى مصر - صفحة (٦) - فى الأثنين ٢٣ مايو ١٩٩٤ .